



عانت من نقص الإنفاق على المشروعات الضخمة.. ولديها 200 مليار دولار لمشاريع قيد التخطيط والتنفيذ

تنفيذ مشاريع البنية التحتية المتأخرة بالكويت أولوية قصوى.. بعد عقد من انخفاض الإنفاق

تأخر طرح المشاريع الحكومية المخططة وعدم الإسراع في إرساء العقود للمقاولين.. التحدي الأكبر

محمود عيسى

أصدرت مجلة ميد تقريراً جديداً بعنوان «مشاريع الكويت 2022»، والذي يمثل دليلاً شاملاً للشركات الراغبة في دخول سوق الإنشاءات والمشروعات الكويتية، حيث قالت إن التقرير يوفر مصدراً قوياً للمعلومات لأي شخص أو جهة والمستثمرين والمقاولين والمصنعين والاستشاريين الساعين لإيجاد الفرص الجديدة وفهم المخاطر وتحفيظها ووضع الإستراتيجية في واحدة من أغنى أسواق الشرق الأوسط.

ويقدم التقرير تقييماً مفصلاً لفرص المشاريع طويلة الأجل بالكويت، ومراجعة شاملة لتأثيرات وباء كورونا على السوق، وتقييم تأثير التحول العالمي للطاقة على البلاد، وتحديث رؤيتها الوطنية 2035، كما يشمل التقرير مراجعة شاملة لتوقعات سوق المشاريع في الكويت بنهاية 2021، مع الأخذ في الاعتبار تأثير وباء كورونا وتداعيات تحول الطاقة العالمي على الكويت.

وجاء في التقرير أن الكويت تعرضت لضغوط مالية حيث أدى المستوى المرتفع للإنفاق العام إلى جانب الافتقار النسبي للأصول

السائلة، وهو الوضع الذي استمر لسنوات، إلى تحذيرات من أزمة سيولة تلوح في الأفق، حيث استنزفت جائحة كورونا وانهبان النفط في 2020، احتياطات البلاد بسرعة فاقت التوقعات وحول الموازنة الدائمة بالكويت بين الحكومة مجلس الأمة حول الإنفاق العام إلى أزمة مالية.

وفي يونيو 2021، أقرت الحكومة ومجلس الأمة موازنة 2021/2022، والتي تضمنت تخصيصات تمويل مستقبلي كبير للمشاريع الاستراتيجية، ومع ذلك فقد توقعت أيضاً عجزاً قدره 36 مليار دولار. ومع أن خفض الإنفاق يعتبر الطريقة الوحيدة لتقليص العجز بشكل سريع، إلا أن التخفيضات في فاتورة الأجور العامة في البلاد غير مستساغة من الناحية السياسية، بينما يتطلب النمو طويل الأجل استثمارات استراتيجية.

أما فيما يتعلق برؤية الكويت 2035، فقد أصبحت الأولوية القصوى، بعد التعافي من فيروس كورونا، تتمثل في تسريع برنامج التنوع في سياق رؤية 2035 والإصلاح الاقتصادي الهيكلي الذي يهدف إلى استقطاب الاستثمار الخاصة والصناعات الجديدة التي تخلق فرص عمل في البلاد. وقد

أدى تعافي أسعار النفط في النصف الثاني من 2021 إلى الحد بشكل كبير من الضغوط على المالية العامة للكويت، كما وفر المناخ المناسب لتجدد الأعمال والتفاوض بشأن توقعات الإنفاق العام على المشاريع في البلاد. وقال التقرير إنه مع وجود حوالي 200 مليار دولار قيمة المشاريع المخطط لها أو قيد التنفيذ، فإنه لا يمكن الحديث عن نقص في الفرص المحتملة في الكويت، غير أن التحدي الذي تواجهه البلاد هو طرح المشاريع وتنفيذها، حيث أنه للأسف - بالنسبة للمقاولين والشركات والاقتصاد بشكل عام - يتم طرح القليل جداً مما هو مخطط له في المناقصات أو إرساء العقود. ونتيجة لذلك، وباستثناء عام 2020، يمكن القول أن سوق المشاريع في البلاد واصل انخفاضه كل عام منذ عام 2015، من حيث قيمة عقود المشاريع التي تمت ترسيبها.

وتطرق التقرير إلى تراجع الإنفاق على المشاريع في صناعة النفط في الكويت في عامي 2019 و 2020 بسبب وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط. لكن إعادة هيكلة القطاع في عام 2021 تزامنت مع بعض العقود الكبرى لمشاريع النفط والغاز، مما أعطى الأمل في عودة الإنفاق.

وتحرص هيئة مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص -سأرح قطاع النفط والغاز - على المضى قدماً في برنامجها الخاص بمشاريع الشراكة. وتقدر البنوك الكويتية الحاجة إلى مشاركة أكبر من قبل المؤسسات المحلية العام والخاص، وترى بشكل متزايد الإيجابيات في الالتزام بتمويل المشاريع على المدى الطويل. وتتضمن معظم المشاريع المخطط لها في الكويت مشاريع تطوير البنية التحتية المطلوبة بشكل عاجل، بعد أكثر من عقد من النقص في الإنفاق. ومن أجل تسريع العملية، أطلقت الحكومة استراتيجيتها الاستثمارية الطموحة لرؤية الكويت 2035، ولكن لكي تنجح الخطة، لا بد أن تعرف الكويت كيفية تجاوز الحواجز التي حالت دون إحراز تقدم في الماضي.

وفي الختام، قال تقرير «مشاريع الكويت 2022»، إنه يلقي نظرة فاحصة على فرص المشاريع الكبرى في الكويت على مدى السنوات الـ 5 المقبلة، ويحلل جميع القطاعات الرئيسية بما في ذلك الطاقة والهيدروكربون والمياه والنقل والبناء.



الطلب العالمي على المياه العذبة سيتجاوز العرض بنسبة 7.40 بحلول 2030

«الغاردان»: الكويت استهلكت 38 ضعفاً من موارد المياه العذبة المتاحة في 2019

محمود عيسى

ذكرت صحيفة الغاردان البريطانية أن الكويت - التي تصنف الثانية عالمياً في الإجهاد المائي - استهلكت ما يعادل 38 ضعفاً من نسبة موارد المياه العذبة المتاحة لديها في عام 2019، مقابل سحب



الخاطئة، ويجب توجيه الصناعات المختلفة بكل قطاعاتها لإصلاح ممارساتها فيما يتعلق بهدر المياه.

وفي هذا السياق، قال مدير معهد بوتستام لأبحاث تأثير المناخ والرئيس المشارك للجنة العالمية لاقتصادات المياه والمؤلف الرئيسي للتقرير يوهان روكستروم لصحيفة الغاردان البريطانية إن إهمال العالم لموارد المياه أدى إلى كارثة، وأن الدليل العلمي على ذلك هو أننا نشهد أزمة مياه، فيما نساء استخدام المياه المخوفاة، وتلوثها فضلاً عن تغييرنا للدورة الهيدرولوجية العالمية بأكملها، من خلال ما نفعله بالمناخ، إنها أزمة ثلاثية.

10 أضعاف الكمية المتاحة لها في العام المذكور. وقد جاء ذلك في سياق تقرير تاريخي أعدته مجموعة من الخبراء عشيّة قمة المياه الحاسمة للأمم المتحدة، وأظهر أن الطلب العالمي على المياه العذبة سيتجاوز العرض بنسبة 7.40 بحلول عام 2030، ويحث التقرير على إصلاح ممارسات المياه المهدورة في جميع أنحاء العالم، مشيراً إلى أن العالم يواجه اليوم أزمة مياه وشيكة.

وجاء في التقرير المتعلق باقتصادات المياه أنه يجب على الحكومات التوقف بشكل عاجل عن دعم استخراج الجائر للمياه والإفراط في استخدامها من خلال الدعم الزراعي

تصفية «المقاصة العقارية» وشطبها من سجلات «التجارة»

طارق عرابي

أخيراً أطلقت رصاصة الرحمة على «الشركة الكويتية للمقاصة العقارية»، بعد محاولات طويلة لإنعاشها ودفعها لتخفيف السوق العقاري، امتدت على مدى 19 عاماً مضت، حيث علمت «الأنباء» بأن الجمعية العامة غير العادية للشركة الكويتية للمقاصة العقارية والتي تمتلك فيها الحكومة نسبة تصل إلى 85٪، وافقت على تصفية الشركة وشطبها من سجلات وزارة التجارة والصناعة بشكل نهائي.

فقد اجتمع مجلس إدارة الشركة نهاية الأسبوع الماضي برئاسة (المصطفى) محمد حمد السلطان، وحضور ممثلين عن الجهات الحكومية التي تضم كلا من الهيئة العامة للاستثمار والشركة الكويتية للاستثمار وشركة وفرة العقارية، إلى جانب ممثلين عن شركة وفرة العقارية، وشركة مجموعة الأوراق المالية، ووافقوا على تقرير المصفي النهائي عن الفترة من 1 ديسمبر 2022 حتى 8 فبراير 2023، والذي تطرق خلاله إلى الانتهاء من أعمال تصفية الشركة وشطبها من سجلات «التجارة». وكانت فكرة «الكويتية للمقاصة العقارية» قد نشأت منذ العام 2004، لكن الشركة واجهت العديد من العقبات التي حالت دون عملها بشكل رسمي، الأمر الذي تسبب في تآكل رأسمالها البالغ مليوني دينار بسبب الإيجارات والرواتب والمصاريف الإدارية التي دفعت من دون أي فائدة.

أكد استعداده لتقديم المشورة وإبداء الرأي في أي تعديلات أو قوانين جديدة

«العقاريين»: القطاع الخاص لعب دوراً بارزاً بإدارة وتنفيذ مشاريع الـ «B.O.T»

المحلية لتضع يدها بيد الحكومة لدعم وإدارة المزيد من المشاريع الحكومية الجديدة، بالشكل الذي يتماشى مع رؤية صاحب السمو سمو ولي عهد الأمين، لتحقيق «رؤية الكويت 2035»، بما يمكن أن يعزز من اقتصاد البلاد وتنميتها. وبين الاتحاد أن المشاريع الحكومية التي طرحت وفق نظام B.O.T تميزت بأنها قد شملت قطاعات مختلفة، ومن بينها على سبيل

المثال القطاع التعليمي، الصحي، والتجاري وغيرها من القطاعات التي أثبتت نجاحها، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الاهتمام بشكل أكبر بمسألة النهوض بالهجرة الاقتصادية والمبادرة بتسريع طرح المشاريع وفق نظام B.O.T لتعزيز شراكتها مع القطاع الخاص من جهة، وتعزيز إيراداتها المالية من جهة أخرى. وأشار الاتحاد إلى أن مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الحكومية في الكويت تعود إلى العام 1970 عندما طرحت الدولة قسائم في مناطق متميزة من وسط العاصمة لإقامة مواقف سيارات متعددة الأدوار مع أسواق تجارية، على أن تقوم الشركات المستثمرة بإنشاء هذه المواقف والأسواق واستغلالها لمدة 25 سنة مقابل قيمة إيجارية ثابتة للدولة.

أكد اتحاد العقاريين على ضرورة زيادة وتيرة طرح المشاريع الحكومية وفق نظام B.O.T ليتم تطويرها عن طريق القطاع الخاص، وذلك لما لهذه المشاريع من أثر إيجابي في تحريك العجلة الاقتصادية للدولة، وخلق فرص عمل جديدة للشباب الكويتي، ما يعني تعظيم الفائدة لكل من القطاعين الحكومي والخاص.

وأضاف الاتحاد، في بيان صحافي، أنه ومنذ بداية العمل في القانون رقم 105 لسنة 1980 والقانون رقم 7 لسنة 2008 والقانون رقم 16 لسنة 2014، شهدت الكويت طرح وتنفيذ عدد من المشاريع الحكومية وفق نظام B.O.T بلغ عددها الإجمالي نحو 130 مشروعاً مختلفاً، حتى أنه أصبح يحسب للقطاع الخاص بأنه كان شريكاً متكاملاً وموفقاً في دفع عجلة التنمية، خاصة بعد المشاريع المميزة التي نفذها والتي لاقت ثناءً واسعاً من قبل الحكومة والمواطنين بشكل عام.

وأشاد اتحاد العقاريين بالدور الكبير الذي لعبته شركات القطاع الخاص في دعم هذا النوع من المشاريع، وكفاءته في إدارتها طوال السنوات الماضية، مؤكداً في الوقت ذاته على استعداد الاتحاد وتجمع الشركات العقارية

قيمتها السوقية في 15 الجاري بلغت 3,75 تريليونات دولار.. تأثراً بالارتفاع القياسي في أسعار الفائدة وأزمات المصارف العالمية

11.5 مليار دولار تبخّرت من أسواق الخليج منذ بداية 2023

10 تريليونات دولار تبخّرت من سوق السندات العالمي منذ بدء رفع الفائدة ■ قطاع البنوك الخليجي الأكبر مساهمة في خسائر بورصات المنطقة بـ 63.2 مليار دولار

مليارات دولار وكانت خسائره الأعلى منذ بداية شهر مارس لتسجل القيمة السوقية لقطاع البنوك 325.4 مليار دولار. قطاع البنوك في سوق الأسهم السعودية جاء ثانياً من حيث الخسائر بإجمالي 4,47 مليارات دولار لتسجل قيمته السوقية 219,5 مليار دولار بينما خسرت منذ بداية السنة 32,4 مليار دولار وسجل قطاع البنوك في أبوظبي ثاني أعلى الخسائر عند 25,2 مليار دولار. أيضاً خسرت قطاع البنوك في بورصة قطر منذ بداية شهر مارس نحو 4,56 مليارات دولار لتسجل قيمته السوقية 77,2 مليار دولار، بينما خسرت قطاع البنوك في سوق دبي المالي 4 مليارات دولار في الفترة ذاتها لتسجل 61,4 مليار دولار، وكانت خسائر قطاع البنوك الكويتية الأقل عند ملياري دولار لتسجل قيمته الرأسمالية السوقية 86,3 مليار دولار.

وهذه الخسائر الكبيرة التي لحقت ببورصات الخليج في فترة قصيرة كان المساهم الأكبر فيها قطاع البنوك، حيث تشكل قطاع البنوك 20,54٪ من القيمة الرأسمالية السوقية لبورصات الخليج بإجمالي قيمته السوقية البالغة 769,7 مليار دولار كما في 15 مارس 2023. وقد خسرت قطاع البنوك الخليجي منذ بداية الشهر الجاري 21 مليار دولار من أصل الخسائر الإجمالية لبورصات الخليج التي بلغت 50,2 مليار دولار، أي ما يعادل 41,3٪ من الخسائر، بينما سجل قطاع البنوك خسائر منذ بداية السنة بنحو 63,2 مليار دولار أي ما يعادل 55٪ من إجمالي خسائر بورصات الخليج منذ بداية السنة والتي بلغت 115 مليار دولار. أما على صعيد الاسواق فقد خسرت قطاع البنوك في سوق ابوظبي للاوراق المالية نحو 5,5



الجاري نحو 7,34 مليارات دولار، بينما خسرت 6,72 مليارات دولار منذ بداية السنة، وخسر سوق المال الأخيرة في أسواق الكويت حيث خسرت قيمتها السوقية منذ بداية شهر الشهر مارس الجاري، ونحو 6,3 مليارات دولار منذ بداية العام. وأيضاً تأثرت بورصة قطر بالتطورات الأخيرة في أسواق المال، حيث خسرت قيمتها السوقية منذ بداية شهر الشهر

وتسببت هذه التداعيات السلبية بتأثيرات قوية على سوق السندات العالمي، حيث خسر نحو 3,75 تريليونات دولار عن أعلى مستوى سجله في 29 يوليو 2021، أي قبل البدء بسياسة رفع الفائدة لتسجل حجم السوق حالياً 59 تريليون دولار، منها 3 تريليونات دولار خسائر سوق السندات العالمي بأثر شهريين، ما يؤثر سلباً على ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية.

وعلى صعيد أسواق الخليج، فقد كانت الخسارة الكبرى من نصيب سوق الأسهم السعودي، والذي خسرت قيمته السوقية منذ بداية شهر مارس الجاري نحو 20 مليار دولار، و61,5 مليار دولار منذ بداية السنة لتسجل قيمته السوقية 2,57 تريليون دولار. أما سوق ابوظبي للاوراق

الحلل المالي انعكست أزمة إفلاس بنك «سيليكون فالسي» الأمريكي وأزمة السيولة لدى بنك «كريدبي سويس» السويسري بتداعيات سلبية وقوية، على أسواق المال العالمية والخليجية وخاصة قطاع البنوك والخدمات المالية، حيث خسرت أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية مارس الجاري نحو 50 مليار دولار من قيمتها السوقية لتسجل 3,75 تريليونات دولار كما في 15 مارس 2023.

أما منذ بداية العام الحالي، فقد خسرت بورصات الخليج ما يقارب 115 مليار دولار، متأثرة بالذعر الذي ضرب أسواق الأسهم العالمية جراء أزمة بعض المصارف، وكذلك الارتفاع القياسي لأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية العالمية في محاولة لكبح التضخم.